مركز الرأي للدراسات

تنافسية الاقتصاد الأردني: مواطن القوة والضعف

د. طالب عوض
2010/10

مقدمة

يصدر الملتقى الدولي الاقتصادي تقريراً سنوياً حول التنافسية الدولية ترتب فيه معظم دول العالم وفقاً لمعايير ومؤشرات اقتصادية تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وابتداء من عام (2005), فإن تقرير التنافسية يعتمد على ما أصبح يعرف بمؤشر التنافسية العالمي(Global competitiveness Index) (GCI)، والذي يغطي بشكل شامل الأبعاد الاقتصادية الجزئية والكلية للتنافسية [1].
ووفقاً لهذا التقرير فإن تنافسية الدولة تعرف بمجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الإنتاجية الاقتصادية الكلية للامه ، والافتراض هنا أن مستوى الإنتاجية هو الذي يتحكم بمستوى الرفاه الاجتماعي المستدام ، ووفقاً لهذا المفهوم من التنافسية فهناك مكونات ساكنه وأخرى ديناميكية للنمو، فعلاوة على أن مستوى الإنتاجية يقرر مستوى الدخل والرفاه للأمة، فإنه أيضا من المحددات الأساسية لمعدلات المردود على الاستثمارات والتي بدورها تعتبر المحدد الرئيس لمعدلات النمو الاقتصادي المستقبلي.

محددات تنافسية الأمة

تعتبر محددات تنافسية أي اقتصاد من الأمور المعقدة ذات الأبعاد المتعددة، وقد حاول الاقتصاديون منذ عهد ادم سميث في كتابة " محددات ثروة الأمة " الذي اعتبر أن التخصص وتقسيم العمل هو المحدد الأساسي للتنافسية إلى الاقتصاد الكلاسيكي المحدث الذي ركز على دور الاستثمار الرأسمالي المادي والبنية التحتية، وصولاً إلى النظريات الاقتصادية الحديثة التي ركزت على دور التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي والاستقرار الاقتصادي الكلي والحاكمية الرشيدة، ودور الأنظمة والتشريعات ودور شبكة النقل ودرجة تطور المؤسسات وشبكات الأعمال وظروف الطلب وحجم السوق وعوامل أخرى كثيرة . وقد أخذ مؤشر التنافسية العالمية (GCI) من خلال اعتماده على متوسط مرجح من هذه العوامل والتي يمثل كل منها بعداً محدداً للتنافسية، ويمكن تقسيمها إلى اثنا عشر مجموعة رئيسية كالتالي:

1. المؤسسات : تتحدد البنية المؤسسية بالإطار القانوني والإداري الذي من خلاله يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومة نشاطاتها لتوليد الدخل والثروة ، وقد زادت

أهمية دور هذه المؤسسات خلال الآونة الأخيرة في ظل الأزمة المالية الاقتصادية السائدة وما نتج عنها من دور أكثر أهمية للحكومة والتنظيم الاقتصادي.

2. البنية التحتية: يعتبر توفر بنية تحتية شاملة تتميز بالكفاءة محدداً رئيسياً للتنافسية، وتلعب دورا حيوياً في ضمان قيام نشاطات اقتصادية فعالة في الأماكن والقطاعات الاقتصادية الملائمة، كما وتساهم في تغطية تخفيض كلفة المبادلات وتكامل الأسواق الاقتصادية المختلفة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

3. الاستقرار الاقتصادي: يعتبر استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من العوامل الهامة لنشاط الأعمال وبالتالي تنافسية الاقتصاد ككل، ففي حال عدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية بسبب وجود عجز الموازنة المزمن أو المديونية الخارجية العالية فإن ذلك يلحق الضرر بالأداء الاقتصادي الكلي نظراً لعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة بشكل فعال أو حتى استخدام سياساتها الاقتصادية لمواجهة التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي، على سبيل المثال عند تزايد معدلات التضخم بشكل سريع فإن الوحدات الاقتصادية لا تستطيع العمل بفعالية.

4. الصحة والتعليم الأساسي: وجود قوة عاملة تتمتع بظروف صحية وبحد أدنى من التعليم الأساسي يعتبر عاملاً هاماً محدداً لتنافسية الأمة وإنتاجيتها. وانتشار المشاكل والأمراض الصحية ينعكس سلباً على إنتاجية العمل والتنافسية، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأعمال الاقتصادية، كما أن القوى العاملة التي تفتقر للتعليم تعاني من تدني الإنتاجية وعدم المقدرة على استخدام الطرق التكنولوجية الحديثة الأكثر كفاءة.

5. التعليم العالي والتدريب: توفير نوعية رفيعة من التدريب والتعليم العالي يعتبر متطلباً رئيسياً للتحول إلى اقتصاديات حديثة قادرة على استخدام احدث الطرق الإنتاجية الفنية، وتتخطى عمليات الإنتاج البسيطة التقليدية كما أن ظروف العولمة والمنافسة تستدعي توفر المهارات العالية والمتنوعة القادرة على التكيف السريع لتغيرات الأسواق وديناميكيتها، كما أن التدريب والتأهيل العلمي للقوى العاملة يعتبر حيوياً لضمان التجديد والتطوير المستمر للكفاءات والمهارات اللازمة لمواكبة تطورات الاقتصاد المستمرة.

6. كفاءة سوق السلع: الدول التي تتمتع بأسواق سلعية كفؤه تكون مؤهلة لإنتاج المزيج الملائم من السلع والخدمات وبما يتلاءم مع ظروف الطلب والعرض، وجود ظروف تنافسية صحية في الأسواق المحلية يعتبر عاملاً مساعدا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ودعم إنتاجية منشات الأعمال. كما أن بيئة الأعمال الفعالة تتطلب اقل المعوقات الحكومية المؤثرة في نشاط منشآت الأعمال، كوجود الأعباء الضريبية المرتفعة أو السياسات الحكومية التميزية ضد الاستثمار الأجنبي أو التجارة الخارجية بشكل عام.

7. كفاءة سوق العمل : كفاءة ومرونة سوق العمل من الشروط الهامة لضمان تخصيص العمال إلى الوظائف والاستخدامات المثلى، كما أن مرونة الأجور عامل ضروري لتمكين العمال من الانتقال بسهولة من قطاع أو نشاط إلى أخر، كما أن سوق العمل الكفؤ يجب أن يكافئ ويحفز بشكل ملائم القوى العاملة ويقدر الجهد والكفاءة والمهارة ويضعها في المكان المناسب.

8. تطور السوق المالي: أظهرت الأزمة المالية العالمية الدور المحوري لوجود قطاع مالي قوي ومحصن ويعمل بكفاءة بحيث يقوم بحشد المدخرات القومية وتوجيهها نحو أحدى الاستخدامات ويتطلب ذلك توجيه المدخرات والتمويل نحو النشاطات والمشاريع ذات المردود الأعلى وليس على أساس المحسوبية والواسطة والنفوذ السياسي.

9. الاستعداد التكنولوجي: يشير هذا البعد من التنافسية إلى مقدرة الاقتصاد على استخدام وتكييف التكنولوجيا المتاحة لتحسن مستوى الإنتاجية لصناعاته المختلفة. وفي الاقتصاديات المعاصرة أصبح للتكنولوجيا دور هام في تحديد مقدرة المنشآت على المنافسة والتطور، وبشكل خاص تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً حيوياً في جميع النشاطات الاقتصادية وتحقق وفورات اقتصادية جانبية تعود بالفائدة على مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية ، وبالتالي فإن وفرة هذا النوع من التكنولوجيا ووجود البيئة المنظمة له يعتبر أحد المكونات التي تدخل في حساب مؤشر التنافسية الدولية سواء كانت التكنولوجيا المستخدمة مطورة محلياً أو مستوردة من الخارج لا فرق.

10. حجم السوق : يؤثر حجم السوق على التنافسية وذلك لان الأسواق كبيرة الحجم تمكن المنشات من الاستفادة من ظاهرة وفورات الحجم الكبير، وتستطيع الدول صغيرة الأسواق الآن أن تستفيد من العولمة وتعوض عن ذلك من خلال اقتصاد الأسواق العالمية ، وهناك الكثير من الدلائل العلمية التي تربط ايجابياً بين درجة الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي وخاصة بالنسبة للاقتصاديات صغيرة الحجم.

11. درجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها: هناك علاقة طردية بين درجة تطور نشاطات الأعمال وتشابكاتها المعقدة وبين الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات وبالتالي تنافسية الاقتصاد ككل، فكلما كانت نوعية شبكات الأعمال وكذلك نوعية منشآت الأعمال وانتشارها الجغرافي أكثر تعقيداً وتطوراً كلما وفر ذلك ميزة تنافسية للدول وخاصة في مراحل التنمية العليا حيث يتم استنفاذ عناصر الميزة التقليدية القائمة على التخصص والإنتاجية الفردية، فعندما تتواصل المنشات في تجميع صناعي من خلال شبكات اتصال كفؤة فإن ذلك يوفر بيئة أعمال أكثر سلاسة واقل كلفة وداعمة للتطوير والابتكار.

12. الابتكار والتطوير : بالرغم من أن الكثير من التحسين والمكاسب يمكن تحقيقه من خلال تحسين نوعية المؤسسات والبنية التحتية والاستقرار الاقتصادي الكلي ورفع الإنتاجية من خلال التعليم والتدريب، إلا أن جميع هذه الميز قابلة للاستنفاذ مع مرور الزمن وتقدم مراحل التنمية الاقتصادية، وبالتالي فأن المحرك الأساسي للنمو وتحسن مستويات الرفاه في الآجل الطويل، يصبح محصوراً في المقدرة على الابتكار والتطوير والتجديد ، فالمنشاة الاقتصادية حين تصل إلى مرحلة النضوج والتشبع الاقتصادي تصبح غير قادرة على تطوير إنتاجيتها وقدراتها التنافسية إلا إذا استطاعت أن تطور منتجات جديدة توفر لها ميز تنافسية جديدة، وهذا يعني ضرورة وجود بيئة مساندة وصديقة للابتكار والتطوير والإبداع ومدعومة من القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء. وبالطبع فإن ذلك لا يتحقق إلا من خلال برامج

البحث والتطوير وما يتطلبه ذلك من تخصيص للموازنات الكافية، وخاصة من جانب القطاع الخاص الذي يجب أن يكون هو الرائد في مجال الابتكار والتطوير. ويتطلب ذلك تعزيز التواصل والتعاون والشراكة بين الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية من جهة والقطاع الصناعي من جهة أخرى ووجود بيئة تنظيمية مواتية تحافظ على حقوق الملكية الفكرية.

وبالرغم من أن مجموعة المحددات هذه قد طرحت كلً على حدة إلا أنها في الواقع غير مستقلة ومترابطة مع بعضها البعض والواحد منها يعتمد على الآخر، فعلى سبيل المثال فإن الابتكار والتطوير غير ممكن في ظل اقتصاد لا يوجد فيه المؤسسات اللازمة لضمان حقوق الملكية الفكرية ولا يتوفر فيه حد كافً من التعليم والتدريب، وبالمثل فإن الإبداع والابتكار يصبح أكثر صعوبة في ظل أسواق غير كفؤة أو في غياب بنية تحية مواتيه . وتتفاوت أهمية كل من هذه العوامل من دولة إلى أخرى اعتماداً على مرحلة التنمية الاقتصادية التي وصلت لها، ففي المراحل البدائية للتنمية (المرحلة الأولى أو ما يسمى مرحلة المنافسة على أساس العوامل الأولية Factor-driven حيث تكون معدلات الأجور متدنية) فإن عوامل البنية التحتية والمؤسسية والاستقرار الاقتصاد الكلي وتوفر قوة عمل صحية ومثقفة تلعب دورا أساسياً في تقرير التنافسية الدولي. أما في الدول التي وصلت إلى مرحلة أكثر تقدما من التنمية (المرحلة الثانية أو ما يسمى بمرحلة المنافسة على أساس الكفاءة الاقتصادية Efficiency-driven) فإن التنافسية تعتمد أكثر على تطوير طرق جديدة وكفؤة للإنتاج وكذلك على تحسين نوعية المنتجات، الأمر الذي يعتمد أكثر على توفر المهارات عالية التعليم وكفاءة الأسواق وخاصة سوقي العمل ورأس المال والمقدرة على تعظيم الفائدة من التكنولوجيا المتاحة. أما في المرحلة الثالثة عالية التقدم من التنمية (مرحلة قيادة الابتكارات Innovation-driven) فتزداد أهمية الابتكار والتطوير، وتتوقف استمرارية النمو ومقدرة منشات الأعمال على دفع معدلات أجور عالية على مقدرتها على تطوير منتجات جديدة وفريدة.

موقع الأردن على مقياس التنافسية الدولي

تم تصنيف الدول حسب مراحل التنمية المذكورة أعلاه وفقاً لمؤشرين: الأول الناتج المحلي الإجمالي للفرد (Percapita GDP) للدلالة على معدلات الأجور نظراً لعدم توفر بيانات دقيقة حول الأجور في كثير من الدول. أما المؤشر الثاني فيستخدم كتقريب لدرجة اعتماد الدول على العوامل الأولية ويقاس بوزن الصادرات الإستخراجية (mineral goods) نسبة إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات.

ووفقاً لذلك فقد تم تصنيف الأردن في المرحلة التنموية الثانية والتي تشمل فيها من الدول العربية تونس ولبنان، ومن الدول كبيرة الحجم اقتصادياً الصين والبرازيل وماليزيا والأرجنتين والاتحاد الروسي، وصنفت معظم الدول العربية الأخرى بما فيها المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ومصر وسوريا في مرحلة انتقالية بين المرحلة الأولى والثانية. ومن الجدير بالذكر أن تصنيف الأردن في المرحلة الثانية يعني أن محددات التنافسية ذات الأهمية الأكبر للأردن هي تلك المتعلقة بمحفزات الكفاءة الاقتصادية (Efficiency) والتي تشمل عوامل التدريب والتعليم العالي وكفاءة أسواق السلع وأسواق المال والعمل والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق. في حين أن محددات تنافسية باقي الدول العربية تتأثر بشكل اكبر بعوامل وفرة العوامل والتي تشمل المؤسسات والبنية التحتية والاستقرار الاقتصادي الكلي والصحة والتعليم الأساسي.

وقد بقيت الدول التي احتلت المراتب العشرة الأولى وفقاً لمعيار التنافسية الدولي لعام 2011 هي نفسها لعام 2010 مع اختلافات طفيفة في الترتيب وحافظت سويسرا على المرتبة الأولى.

في ضوء هذه الاختلافات في المراحل التنموية بين الدول فقد حاز الأردن في تقرير التنافسية الأخير لعام 2011/2010، على المرتبة رقم 65 من بين 139 دولة مقارنة بالمرتبة 50 من بين 133 للعام السابق 2009-2010 ويشير ذلك إلى تدهور ملموس في مركز الأردن التنافسي مما يطرح تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء ذلك. ومقارنة بالدول العربية فقد احتل الأردن المرتبة الثامنة في عام 2011 حيث احتلت المراتب السبع الأولى دول مجلس تعاون الخليج العربي اضافة الى تونس، وجاء ترتيبها في التقرير كالتالي: قطر (احتلت المرتبة 17 لتكون الدولة العربية الاولى التي تدخل ضمن فئة الدول العشرين الاكثر تنافسية) ثم السعودية والإمارات وتونس وعُمان والكويت والبحرين على التوالي (جدول رقم 1).

جدول رقم (1) مراحل التنمية ومؤشر التنافسية العالمية لمجموعة مختارة من الدول العربية 2009-2011.

الدولة	مرحلة التنمية	2009	2010	2011
الأردن	2	48	50	65
تونس	2	36	40	32
قطر	1-2	26	22	17
الإمارات العربية	3	31	23	25
السعودية	1-2	27	28	21
البحرين	2-3	37	38	37
الكويت1	1-2	35	39	35
عمان	2-3	38	41	34
تركيا	2-3	63	61	57
مصر	1-2	81	70	81
المغرب	1-2	73	73	75

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2010 و 2011، الملتقى الاقتصادي الدولي.

يقسم التقرير مراحل التنمية الاقتصادية إلى ثلاث :

* المرحلة الأولى: يقود المنافسة فيها وفرة عوامل الإنتاج (Factor Driven).
* المرحلة الثانية: يقود المنافسة فيها عوامل الكفاءة (Efficiency Driven).
* المرحلة الثالثة: يقود المنافسة فيها الابتكارات (Innovation Driven).

وكما سبقت الإشارة فإن المقارنة بين الدول العربية غير دقيقة لأنها تقع ضمن مراحل تنموية مختلفة باستثناء حالة الأردن وتونس حيث احتلتا نفس المرحلة التنموية الثانية، ويلاحظ أن تونس قد تقدمت هذا العام وحصلت على مرحلة متقدمة مقارنة بالأردن (بفرق 25 درجة) الأمر الذي يطرح تساؤلا حول الأسباب التي تقف وراء تأخر الأردن مقارنة بتونس ومقارنة بأدائها في العام السابق؟

للإجابة على هذا التساؤل المتعلق بتراجع الأداء النسبي للأردن على صعيد التنافسية الدولية لا بد من الرجوع إلى تحليل اكثر عمقا للعلامات والرتب التفصيلية لعناصر التنافسية المختلفة التي حصل عليها الأردن لعام 2011 مقارنة مع تلك لعام 2010 كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) العلامات التفضيلية لمكونات مؤشر التنافسية الدولية للأردن (2010-2011).

	محفزات الابتكار والتطوير		محفزات الكفاءة		محفزات أساسية		المؤشر الإجمالي	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
2010	3.79	51	4.06	66	4.74	46	4.3	50
2011	3.50	65	3.98	73	4.67	57	4.21	65

يلاحظ أن الضعف في مؤشر التنافسية العام ناجم بشكل رئيسي عن التدهور في محفزات الكفاءة الاقتصادية وذلك كون هذا المؤشر له وزنا اكبر في حالة الأردن نظرا لتصنيفه في المرحلة التنموية الثانية. وقد احتل الأردن ترتيبا متأخرا وفقا لهذا المؤشر مقارنة مع مؤشرات المحفزات الأخرى حيث احتل الرتبة (73) وبعلامة متدنية عند (3.98) . من ناحية أخرى وبمقارنة عناصر الأداء لعام 2011 مع العام السابق له نجد ان هناك تدهورا كبيرا في محفزات الابتكار والتطوير (14 رتبة) ثم يليها التراجع في المحفزات الاساسية بمقدار 11 رتبة ثم التدهور في محفزات الكفاءة وبواقع 7 رتب.

ولإلقاء مزيد من الضوء حول مركز الأردن التنافسي في تقرير التنافسية الدولي نتحول إلى تحليل العلامات والرتب التفصيلية لعناصر كل من المحفزات الثلاثة الواردة في الجدول أعلاه.

أولاً: المتطلبات الأساسية

تشمل المتطلبات الاساسية كلا من الأبعاد المؤسسية والبنية التحتية والبيئة الاقتصادية الكلية والصحة والتعليم الأساسي. الجدول رقم (3) يبين العلامات والرتب لعناصر مؤشر المتطلبات الأساسية للأردن للفترة 2010-2011.

جدول (3): مؤشر التنافسية الدولية- المتطلبات الأساسية، الأردن، عام 2010-2011.

	المؤسسات		البنية التحتية		الاستقرار الاقتصادي الكلي		الصحة والتعليم الأساسي		المؤشر الأساسي الإجمالي	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
2010	4.97	25	4.45	42	3.97	105	5.56	57	4.74	46
2011	4.64	41	4.11	61	4.19	103	5.73	66	4.67	57

ويلاحظ انه وبالمقارنة بالعام السابق 2010 حدوث تدهور في مؤشر المتطلبات الأساسية من ترتيب 46 إلى ترتيب 57 وان هذا التدهور قد جاء بشكل رئيسي من تدهور متطلب البنية التحتية ثم متطلب المؤسسات ثم متطلبات الصحة والتعليم الأساسي على التوالي.
ويلاحظ أن كفاءة المؤسسات قد حازت على أفضل ترتيب وعلامة لعام 2011 في حين أن مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي قد جاءت في المرتبة الأخيرة مما يشير إلى تأثر تنافسية الاقتصاد الأردني سلباً بعناصر عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي والمتمثلة في تفاقم مشاكل العجز في الموازنة والعجز التجاري إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية.

ثانياً: محفزات الكفاءة الاقتصادية

وتشمل محفزات الكفاءة الاقتصادية العناصر التالية: حجم السوق، الاستعداد التكنولوجي، كفاءة السوق المالي، كفاءة سوق العمل، كفاءة أسواق السلع، وكفاءة التعليم العالي كما هي موضحة في الجدول رقم (4) للفترة 2010-2011.

جدول (4): مؤشر التنافسية الدولية- محفزات الكفاءة الاقتصادية، الأردن، 2010-2011.

	التعليم العالي	كفاءة أسواق السلع	كفاءة سوق العمل	كفاءة السوق المالي	الاستعداد التكنولوجي	حجم السوق	مؤشر الكفاءة الإجمالي
	الترتيب (العلامة)	الترتيب (العلامة)	الترتيب (العلامة)	الترتيب (العلامة)	الترتيب (العلامة)	الترتيب (العلامة)	الترتيب (العلامة)
2010	**42 (4.84)**	**43 (4.46)**	**106 (3.97)**	**52 (4.45)**	**61 (3.75)**	**82 (3.27)**	**56 (4.06)**
2011	**57 (4.32)**	**46 (4.23)**	**112 (3.92)**	**54 (4.31)**	**62 (3.71)**	**84 (3.25)**	**73 (3.98)**

ومقارنة بالعام السابق 2010 فيلاحظ أن التدهور الأكبر في محفزات الكفاءة قد جاء نتيجة التدهور الملموس في مؤشر كفاءة التعليم العالي حيث تراجع من ترتيب 42 إلى ترتيب 57، أما مؤشرات الكفاءة الأخرى فشهدت تدهورا طفيفاً في عام 2011 مقارنة بعام 2010.
وكما يتضح من الجدول رقم (5) فان أقوى عنصر كفاءة في الأردن لعام 2011 تمثل في كفاءة أسواق السلع برتبة 46 تلاه كفاءة السوق المالي بمرتبة 54. في المقابل فإن أقل ترتيب كان من نصيب مؤشر كفاءة سوق العمل مما يشير إلى وجود اختلالات هيكلية حادة في هذا السوق انعكست بشكل قوي على وضع الأردن التنافسي. وجاء في المرتبة الثانية من حيث تدني علامة الأداء والكفاءة مؤشر حجم السوق الأردني وذلك لصغر السوق من حيث الحجم والقوة الشرائية. ويشير ذلك إلى ضرورة التركيز على المركز الإقليمي التسويقي للأردن وتعزيز مؤشرات الانفتاح التجاري والتكامل الاقتصادي.

ثانياً: محفزات الابتكار والتطوير

العنصر الرئيسي الثالث في مؤشر التنافسية الدولية هو محفزات الابتكار والتطوير والذي يتكون من بعدين: بعد الابتكار والتطوير وبعد تطور بيئة الأعمال الاقتصادية، كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول (5): مؤشر التنافسية الدولية – محفزات الابتكار والتطوير، الأردن، 2010-2011.

	تطور بيئة الأعمال		الابتكار والتطوير		المؤشر الإجمالي للابتكار والتطوير	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
2010	4.3	44	3.27	59	3.79	51
2011	3.91	66	3.10	68	3.50	65

وكما هو واضح فان هذا المؤشر الهام قد عكس تراجع في مركز الاردن التنافسي من ترتيب 51 لعام 2010 إلى ترتيب 65 لعام 2011، وقد جاء التدهور نتيجة للتراجع الكبير في مؤشر تطور بيئة الأعمال حيث تراجعت من ترتيب 44 لعام 2010 إلى ترتيب 66 لعام 2011 كما وتدهور مؤشر الابتكار من ترتيب 59 لعام 2010 إلى ترتيب 68 لعام 2011.

النتائج

يبين التحليل السابق أن للاقتصاد الوطني مكامن قوة وضعف تؤثر في مركزه التنافسي الدولي وتفسر التغيرات في ترتيبه التنافسي عبر الزمن. على صعيد عناصر القوة يمكن الإشارة إلى ما يلي :

1. حققت المحفزات الأساسية (محفزات العرض) أفضل ترتيب للأردن مقارنة بالمحفزات الأخرى وخاصة ما يتعلق بوفرة المؤسسات المتطورة والمستندة إلى قواعد وقوانين وأنظمة عصرية وكذلك وفرة وجودة عناصر البنية التحتية المختلفة.
2. على صعيد محفزات الكفاءة الاقتصادية والتي تعتبر الأهم للأردن وفقا لتصنيفه التنموي فإن مؤشري كفاءة أسواق السلع والخدمات وكفاءة السوق المالي قد احتلت مرحلة متقدمة نسبياً وتعتبر من عناصر القوة التنافسية للاقتصاد الأردني.

أما من حيث عناصر الضعف في تنافسية الاقتصاد الأردني فيمكن الإشارة إلى ما يلي:

1. بقي محفز الكفاءة الاقتصادية مقارنة مع المحفزات الرئيسية الأخرى هو الأقل (الأسوأ) من حيث الترتيب في عام 2011 كما كان كذلك في عام 2010. وبقي التدني في الكفاءة الناتج عن محدودية حجم السوق المحلي واختلال سوق العمل المحلي هي المسئولة بشكل رئيسي عن هذا التدهور في محفز الكفاءة الكلي. وقد شهد هذا المحفز تدهورا إضافيا في عام 2011 مقارنة بالعام السابق له نتيجة لتدهور مؤشري كفاءة التعليم العالي وكفاءة سوق العمل.
2. على صعيد المحفزات الأساسية فهناك مشكلة واضحة في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي والناجمة عن الاختلالات الكلية المزمنة في الموازنة العامة والميزان التجاري والمديونية الخارجية.

3. بالرغم من التدهور في كافة مؤشرات التنافسية في عام 2011 مقارنة بعام 2010 إلا أن التدهور الأكبر قد حدث في محفزات الابتكار والتطوير وخاصة فيما يتعلق بتطور بيئة الأعمال.

يتضح من هذه النتائج أن مهمة تحسين الوضع التنافسي الأردني ليست بالمهمة السهلة وتتطلب من صانعي القرار والسياسة في الأردن بذل مزيد من الجهود لإصلاح الاختلالات الهيكلية الكلية المتعلقة بالموازنة العامة والميزان التجاري والمديونية الخارجية، كما انه لا بد من العمل بشكل جاد لتطوير وتهيئة بيئة الأعمال المحلية وإجراء المزيد من الدراسات لسوق العمل الأردني لمعرفة مواطن الخلل والاختناقات، ومن الواضح أن هناك نقصا في التدريب والتأهيل للقوى العاملة مما انعكس على وجود بعض الاختناقات على مستوى العديد من الحرف والمهن. إضافة إلى وجود مشكلة سلوكية واجتماعية تؤدي إلى الترفع أو العزوف عن بعض المهن و/أو وجود درجة ضعيفة من الالتزام والإخلاص للمهنة أو الوظيفة. كما أن وضع العمالة الوافدة بأعداد ليست بالقليلة بحاجة إلى إعادة للدراسة والتقييم.

*أستاذ اقتصاد، مدير المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية.